AFSD 2021

Arab Forum for Sustainable Development
Accelerating progress on the 2030 Agenda post-COVID

Forum arabe pour le développement durable
Accélérer le progrès vers la réalisation du Programme 2030 post-COVID

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 آذار/مارس 2021 – 29-31 March 2021

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: البيانات

هذه الورقة الخلفية هي من إعداد الإسكوا واليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة.

تحتاج البلدان إلى بيانات ذات نوعية جيدة وآنيّة وقابلة للاستخدام من أجل تحديد أولوياتها، واتخاذ خيارات رشيدة، وتنفيذ سياسات أفضل لتحقيق التنمية المستدامة. وتجهد البلدان العربية، عن طريق أجهزة الإحصاء الوطنية، لإنتاج بيانات يُسترشَد بها في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية ورصد التقدم. وقد سُجل تقدّمٌ كبير في توافر البيانات في السنوات الأخيرة. كما تستفيد البلدان العربية على نحو متزايد من الاستعراضات الوطنية الطوعية كفرص لتوسيع نطاق جمع البيانات وتحسين نوعيتها.

غير أنّ ثغرات كبيرة لا تزال تشوب توافر البيانات في مجالات عديدة متصلة بالتنمية المستدامة. وتتعلق التحديات الرئيسية بنوعية وتواتر المعلومات الإحصائية المنتَجة على الصعيد الوطني، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي، فضلاً عن شفافية البيانات وإمكانية الحصول عليها، وغيرها.

ويشكل عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة ومفصّلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى عقبةً كبيرة على مسار التنمية في المنطقة العربية. فمن دون بيانات متينة، لا يمكن وضع الخطط اللازمة ولا تخصيص ما يكفي من الموارد لتحقيق أهداف البرامج والخدمات ووصولها إلى الفئات السكانية المستهدَفة. ويحدّ ذلك من قدرة البلدان على الاستجابة لأزمات مثل جائحة كوفيد-19، وعلى تحديد الأولويات في العمل وتخصيص الموارد، وعلى وضع تدابير للاستجابة لا يُهمَل فيها أحد. وبالتالي، فإن إنتاج بيانات آنية وعالية الجودة ومفصّلة ليس مجرد ركيزة تقنية من ركائز العمل على تنفيذ خطة عام 2030، بل ركيزة سياسية أيضاً، لأنه أساسي لضمان الشمول والعدالة ولتعزيز المِنعة المؤسسية والمجتمعية إزاء الصدمات التي قد يحملها المستقبل.

آثار جائحة كوفيد-19 على جمع البيانات في المنطقة العربية

لِحق ضرر كبير بأداء أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة[1]. لقد أضرّت إجراءات الإقفال وتدابير الطوارئ بعمل أجهزة الإحصاء، ولا سيما بالعمليات التي تتطلب جمع بيانات ميدانية. فبفعل الجائحة، توقّفت عمليات مسوح وتعدادات الأسر المعيشية. ونتيجة للأزمة، توقّف نحو 80 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية، بشكل كلي أو جزئي، عن جمع البيانات وجهاً لوجه. ووحدها نسبة 20 في المائة من الأجهزة واصلت أنشطتها التحضيرية للتعدادات السكانية، وقامت نسبة 80 في المائة منها بتعليق أنشطتها لما بعد عام 2021 أو لم تعلن عن خطط لاستئنافها. وأشار 69 في المائة من البلدان إلى أنّ الجائحة أثّرت سلباً على إمكانية عملها على إحصاءات الأسعار.

وبشكل متكرّر، أصاب التعطيل أُطر التعاون وآليات التنسيق والشراكات مع الوزارات التنفيذية، وكذلك مع المنتِجين من القطاع الخاص والهيئات التمويلية، والتي تهدف جميعها إلى إحراز تقدّم في تنفيذ خطة عام 2030، مما قوّض الجهود المبذولة لرصد بيانات أهداف التنمية المستدامة. وقد ازدادت حالات التعطيل هذه حدةً من جرّاء انعدام الاستقرار في عدد من البلدان العربية، مثل السودان والصومال وليبيا واليمن. واتّسعت آثار هذا التعطيل المتزايد نطاقاً حتى طالت جميع أنحاء المنطقة، ونجمت عن تغيير وُجهة الجهود وتركيزها على تنفيذ استجابات فورية وإنسانية لمعالجة الآثار المترتبة على كوفيد-19. وقد أسفر ذلك عن إبطاء الجهود الرامية إلى مواءمة الأطر الإحصائية المرتبطة بالخطط الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل.

أبرزت الأزمات المعقّدة التي أشعلتها الجائحة الثغرات التي تشوب البيانات، وسلطت الضوء على أهمية التنسيق وتبادل البيانات بين مختلف الوزارات والمؤسسات. في ظل غياب منظومة إحصائية متماسكة ومتكاملة لا تستثني أحداً في معظم البلدان العربية، حالت صعوبات عديدة دون الاستجابة بفعالية للأزمة. وكشفت الجائحة عن الحاجة إلى مؤشرات جديدة تقيس القدرة على إجراء تقييمات سريعة في أي وقت كان. وكان ذلك واضحاً بشكل خاص في حالة البيانات الاجتماعية والاقتصادية، البالغة الأهمية بالنسبة لقطاع الصحة، والتي كان من شأن توافرها زيادة فعالية الجهود المبذولة للتصدي للأزمة الصحية.

1 ESCWA, Effect of COVID-19 on price and expenditure statistics, 2020; and the World Bank, Monitoring the state of statistical operations under the COVID-19 pandemic, 2020.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

قامت أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة بتكييف أنشطتها المخطط لها سابقاً استجابةً للجائحة، واتخذت تدابير مبتكرة لجمع البيانات. تشمل هذه التدابير تغيير التواريخ المحددة لجمع البيانات، وتنظيم إجراء دراسات استقصائية جديدة، واعتماد أدوات جديدة لجمع البيانات، والاستفادة من البيانات الإدارية في بلدان مثل عُمان ودولة فلسطين ولبنان والمغرب. وقامت نسبة 44 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية المشمولة بتغيير أنشطة جمع البيانات المقرّرة أو تكييفها حسب الظروف الناتجة من الجائحة. ونتيجة لذلك، تم تعديل الدراسات الاستقصائية الموضوعة بالفعل لتتضمن أسئلة جديدة. وأصبحت البيانات الإدارية تستخدَم على نطاق أوسع، وبات إجراء الدراسات الاستقصائية عبر الهاتف أكثر النُهُج استخداماً لتحليل أوجه الجائحة أو رصدها.

تبحث أجهزة الإحصاء الوطنية في اعتماد مصادر جديدة للبيانات وإقامة شراكات جديدة لتطويرها. منذ بداية الجائحة، أقامت هذه الأجهزة شراكات جديدة لتعزيز جهود جمع البيانات بين أجهزة الإحصاء الوطنية ووزارات الاتصال وغيرها، وذلك في عُمان ولبنان والمغرب. ومن بين جميع الشراكات الجديدة، أقيمت نسبة 45 في المائة من الشراكات مع القطاع العام، و34 في المائة مع شركاء دوليين، و18 في المائة مع القطاع الخاص. غير أن ما يقارب ربع أجهزة الإحصاء الوطنية لم يُقِم أي شراكات جديدة.

يعمل عدد من البلدان العربية على تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة إتاحة البيانات، وذلك من خلال اعتماد أدوات جديدة لنشر البيانات، كلوحات المعلومات القائمة على الإنترنت على سبيل المثال. وقامت 93 في المائة تقريباً من أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة بإنشاء منصات وطنية للبيانات، أو شرعت في التخطيط لإنشائها، وذلك لتلبية الاحتياجات من البيانات الحكومية والبيانات العامة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تفتح الجائحة آفاقاً جديدة للشفافية وتبادل البيانات بين مختلف أصحاب المصلحة.

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

تطوير التشريعات الإحصائية وتحديثها، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، لتفويض أجهزة الإحصاء الوطنية أن تضطلع بدورها الجديد، بوصفها «الجهة الرئيسية المديرة للبيانات»، وذلك في اعتماد أساليب جديدة لجمع البيانات؛ وإقامة شراكات جديدة؛ ونشر البيانات المشمولة في المنظومة الإحصائية بكل شفافية؛ وتنسيق المعلومات الوطنية والتحقّق منها، بما لا يقتصر على الإحصاءات الرسمية؛ ودمج المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة

تعزيز برامج محو الأمية الإحصائية، لتعزيز استخدام البيانات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، عن طريق إشراك مختلف أصحاب المصلحة في رصد السياسات والتدخلات وتقييمها؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال اعتماد سياسات البيانات المفتوحة؛ وتطوير التحليلات المشتركة بين القطاعات للحؤول دون استثناء أيّ كان

زيادة الدعم المقدّم لجمع البيانات وتلبية الاحتياجات في مجال تنمية القدرات، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وذلك في الفئات الرئيسية الست التالية والضرورية لإنتاج إحصاءات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، وهي: برامج الدراسات الاستقصائية الوطنية؛ والتعدادات التي تُعد كل عشر سنوات؛ والبيانات الإدارية، بما في ذلك نُظُم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ والإحصاءات الاقتصادية، بما يشمل الحسابات القومية؛ وتطوير البيانات الجغرافية المكانية؛ والرصد البيئي[2]

2 Sustainable Development Solutions Network, Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals, 2015.

الالتحاق بركب ثورة البيانات، عن طريق استخدام مصادر جديدة للبيانات، واعتماد أساليب مبتكرة لإنتاج الإحصاءات واستخدامها، وتحديث السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية، ودمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية، واستخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات للإحصاءات ذات التواتر العالي، بما يشمل ربط البيانات الجزئية المستمَدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية من خلال سجلات الأشخاص والشركات، وإقامة شراكات مع جهات أخرى معنية بإنتاج البيانات واستخدامها

إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات عالية الجودة، وآنيّة، ومفصّلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني وحالة الهجرة ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية؛ وإعداد بيانات مفصّلة حسب حالة النزوح القسري لأهداف التنمية المستدامة الـ 12 ذات الأولوية[3]

إنشاء منصات وطنية للإبلاغ وتفعيلها بالكامل، مع استخدام البيانات الضخمة بشكل شفاف ومتّسق، وإيجاد قنوات للتنسيق بشكل منهجي بين جميع مصادر البيانات، وذلك لزيادة تدفق البيانات وتلافي إهدار الموارد وازدواجية الجهود

حثّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على زيادة الدعم الفني المقدّم لأجهزة الإحصاء الوطنية، والنهوض بالشراكات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيات والأدوات والمنهجيات الجديدة في جمع البيانات وتحليلها، بما يشمل بناء قدرات هذه الأجهزة من أجل اعتماد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات النازحين داخلياً، وإدراج هذه الإحصاءات في الأُطر الإحصائية الوطنية

3 Statistical Commission, Data Disaggregation and SDG Indicators: Policy Priorities and Current and Future Disaggregation Plans, 2019.

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - البيانات: حقائق أساسية

وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة، تغطي بيانات المنطقة العربية 72 في المائة من 122 مقصداً من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، غير أن البيانات الوطنية لا تشمل سوى نصف البيانات المنشورة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة[4].

الشكل 1. تغطية مقاصد أهداف التنمية المستدامة

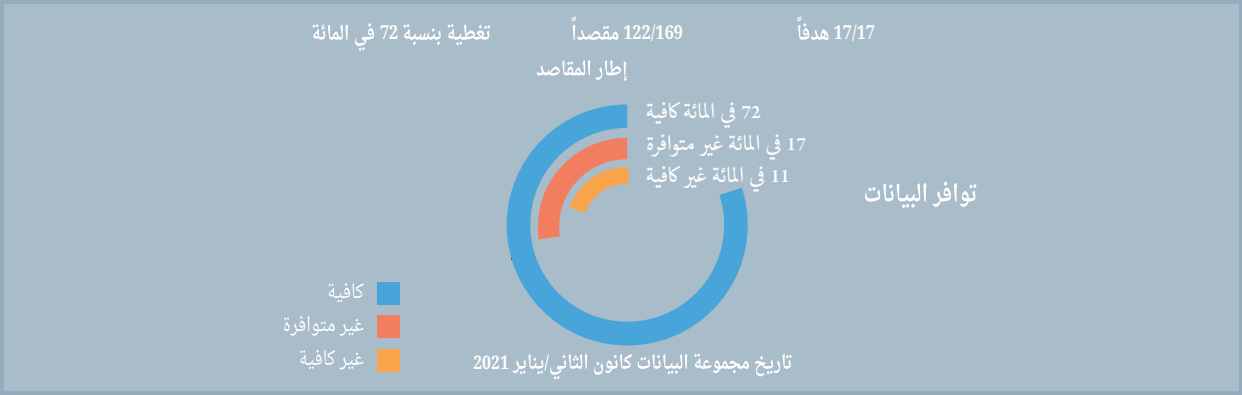

على سبيل المثال، لا تتوافر بيانات كافية (نقطتان بيانيتان أو أكثر) إلا عن نصف المؤشرات المتعلقة بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (48 في المائة منها).

الشكل 2. تغطية بيانات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

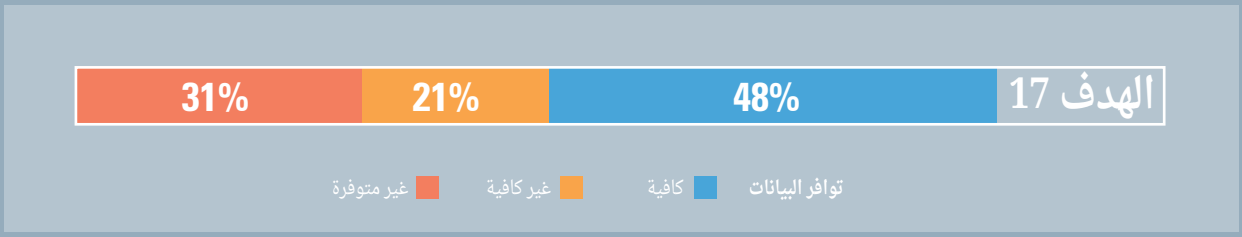

ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف تدفق البيانات إلى قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. و37 في المائة فقط من البيانات المتاحة حول الأهداف السبعة عشر هي بيانات وطنية؛ أما باقي البيانات، فإنها إما متوفّرة، وإما تم إنتاجها من خلال طرق التقدير أو النمذجة، وإما هي مؤشرات عالمية.

الشكل 3. مجموع النقاط الأعلى من حيث تنفيذ المنصات الوطنية للإبلاغ في البلدان العربية

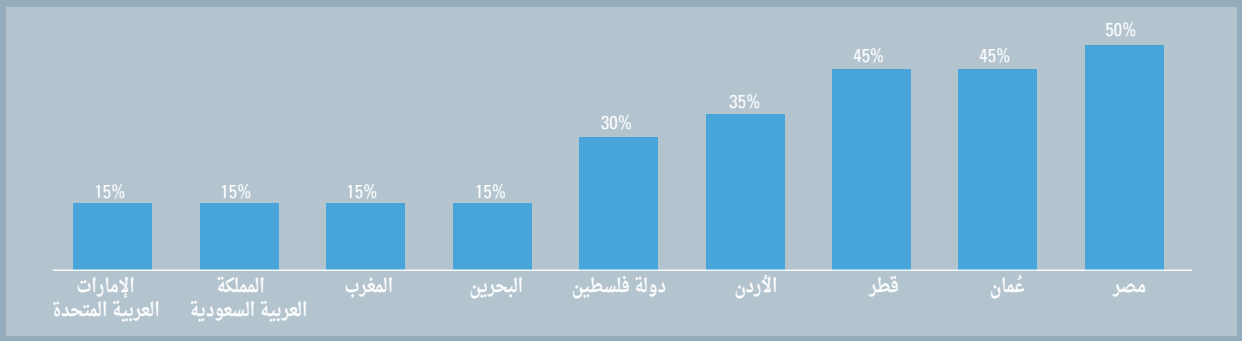

4 Arab SDG Monitor – SDG Regional.

وتبيّن البحوث أن أقل من نصف البلدان العربية لديها منصات وطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة[5]؛ وأن العديد منها لم يمتثل للمعايير السبعة الرئيسية لوضع منصة وطنية فعالة للإبلاغ.

وخلص تحليل الإسكوا لأداء البلدان في عام 2019 إلى أن جميع البلدان جمعت عدداً قليلاً من المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، في حين تحتل مصر، على سبيل المثال، المرتبة الأولى، فإنها تجمع بيانات عن 17 في المائة فقط من هذه المؤشرات، وتنشر معظمها كبيانات إجمالية، إذ إنّ 6 في المائة فقط منها مفصّلة حسب نوع الجنس، وفقاً لقاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

الشكل 4. توافر مؤشرات المساواة بين الجنسين، إجمالية ومفصّلة حسب نوع الجنس (نسبة مئوية)

الشكل 5. توافر البيانات حول المؤشرات الـ44 المتعلقة بالأطفال في إطار أهداف التنمية المستدامة

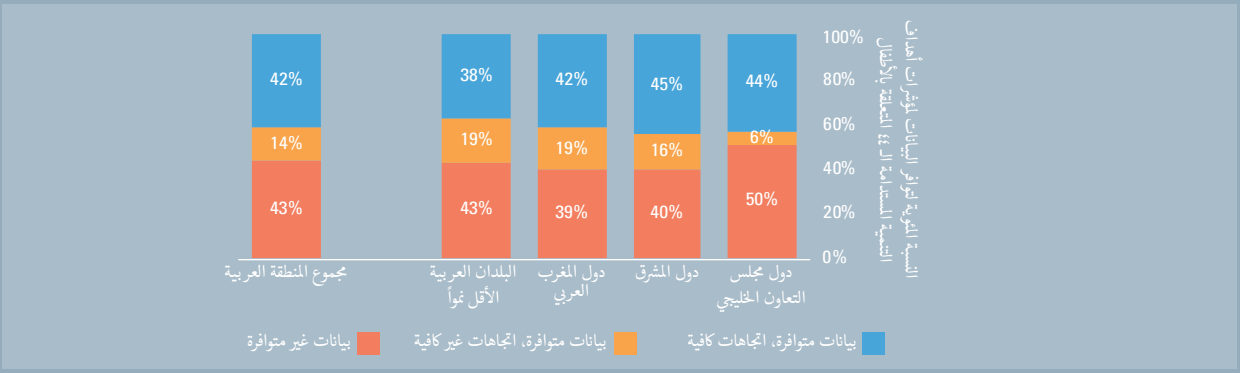

لا يتوافر ما يكفي من البيانات على المستوى الوطني لتحليل الاتجاهات إلا في حالة 42 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في المنطقة العربية. ويبلغ توافر هذه البيانات أدنى مستوى له في البلدان العربية الأقل نمواً[6].

إنّ التشريعات الإحصائية الوطنية في نصف البلدان العربية تقريباً قديمة ولا تخضع للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرّتها اللجنة الإحصائية في عام 1994.

وكثيراً ما تكون أجهزة الإحصاء الوطنية عالقة في حلقة مفرغة من القصور الإحصائي، إذ إنّ ضعف الوعي بأهمية البيانات ودورها أدى إلى نقص دائم في التمويل المخصص للإحصاء. وتعمل اليوم مجموعة من 14 بلداً عربياً على تنفيذ خطط إحصائية وطنية؛ ومع ذلك، أبلغت ثمانية بلدان فقط بحسب القاعدة العالمية لبيانات أهداف التنمية المستدامة بأن خططها مموّلة من الحكومة.

5 ESCWA, Arab National Reporting Platforms for the Sustainable Development Goals: Assessment, 2020.

6 UNICEF, Progress for every child in the SDG era, 2020.

وأبلغ ما مجموعه 13 بلداً أنها نفذت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الأخيرة. وأفاد ما مجموعه 12 بلداً عربياً أن بيانات تسجيل الولادات لديها قد اكتملت بنسبة 90 في المائة على الأقل، وأشارت عشرة بلدان إلى أن بيانات تسجيل الوفيات لديها قد اكتملت بما لا يقل عن 75 في المائة[7].

الشكل 6. ردود الدول العربية بحسب قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

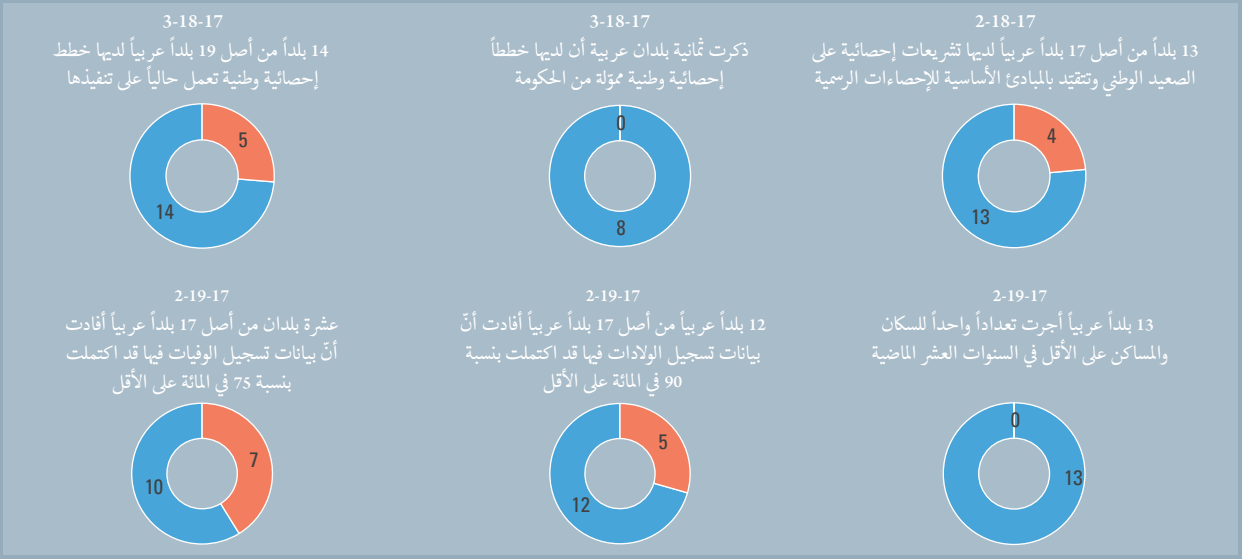

الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية

في السنوات الخمس الماضية، لم تنفذ سوى خمسة بلدان عربية من أصل 22 بلداً جميع الدراسات الاستقصائية الوطنية الرئيسية للأسر المعيشية، والبالغ عددها ثلاث، وهي مسوح دخل وإنفاق الأسرة المعيشية، والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسات الاستقصائية المتصلة بالصحة. ولم تنفذ بقية البلدان سوى دراسة استقصائية رئيسية واحدة أو دراستين. ولم تُجرِ جزر القمر وليبيا واليمن أي مسح أو دراسة استقصائية في السنوات العشر الماضية.

وفي السنوات الخمس الماضية أيضاً، لم تُجرَ مسوح دخل وإنفاق الأسرة المعيشية والدراسات الاستقصائية المتصلة بالصحة إلا في نصف البلدان العربية، بينما نُظمت مسوح للقوى العاملة في 16 بلداً.

وما برحت البلدان العربية تعمل على الالتحاق بثورة البيانات والاستفادة من التكنولوجيات والأساليب الجديدة. وفي عام 2020، أشار تقييمٌ أعدّه البنك الدولي إلى أن غالبية البلدان العربية (41 في المائة) ترى أن دمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية أمرٌ بالغ الأهمية، يليه استخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات لإعداد الإحصاءات ذات التواتر العالي (26 في المائة)، والربط بين البيانات الجزئية المستمَدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية بواسطة سجلات الأشخاص والشركات (21 في المائة)، ودور المؤسسات المتعددة الجنسيات بما يشمل دمج سلاسل التوريد العالمية والمحلية (12 في المائة)[8].

7 Global SDG database.

8 World Bank, Monitoring the State of Statistical Operations under the COVID-19 Pandemic: Highlights from the Second Round of a Global COVID-19 Survey of National Statistical Offices, 2020.

AFSD 2021

Arab Forum for Sustainable Development
Accelerating progress on the 2030 Agenda post-COVID

Forum arabe pour le développement durable
Accélérer le progrès vers la réalisation du Programme 2030 post-COVID

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 آذار/مارس 2021 – 29-31 March 2021

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: التمويل

هذه الورقة الخلفية هي من إعداد الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كانت المنطقة العربية تواجه تحديات جسيمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة قبل تفشّي جائحة كوفيد-19. فقبل الجائحة، بلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية للاقتصادات العربية المرتفعة والمتوسطة الدخل، واللازمة لتلبية الطلب الوطني المقدَّر على تمويل هذه الأهداف، ستة تريليونات دولار[1]. وتمادت أزمة كوفيد-19 في كشف تدنّي مستويات الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وأبرزت ضعف الموازين المالية والخارجية، وفاقمت حالات الطوارئ الصحية والإنسانية، وزادت أوجه عدم المساواة حِدّة. وتفاقم أثر الجائحة على تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية بسبب عوامل موجودة من قبل، بما في ذلك عدم كفاءة السياسات المالية؛ والاعتماد المفرط على القطاعات غير المنتجة؛ وضيق الفضاء المالي بفعل قصور النُظُم الضريبية وقلة إمكانات تعبئة الموارد المحلية وارتفاع مستويات خدمة الدين. كذلك، شهدت المنطقة اتجاها مقلقاً بفعل زيادة الإقراض بشروط غير ميسّرة، وخفض مكوّن المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية.

وإيجاد الفضاء المالي اللازم ضروري لتلبية الحاجة الملحّة إلى تمويل الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية؛ والتخفيف من الأعباء المفرطة الناجمة عن التمويل بالاقتراض؛ والاستفادة من خطوط السيولة للحؤول دون الإعسار المالي؛ وضمان التماسك الاجتماعي من خلال الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والضريبي والنقدي والمالي. ويجب أيضاً اتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وقدرته على استهداف الفئات المناسبة، ولاعتماد المعادلة المالية والنُهُج النُظُمية المناسبة لتعبئة التمويل بجميع أنواعه (العام، والخاص، والمحلي، والدولي، والجماعي، والمتعدد الأطراف، والمبتكر، والتقليدي). ويجب العمل كذلك على دعم الاستثمارات، المحلية والأجنبية، من منظور قائم على الحقوق ومراعٍ لاعتبارات المساواة بين الجنسين، وذلك للتخفيف من المخاطر الصحية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

وإضافة إلى معالجة التحديات الملحة التي تواجه البلدان العربية في تأمين التمويل اللازم على الصعيد الوطني، ينبغي تكييف الهياكل الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز الالتزام بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

آثار جائحة كوفيد-19 على تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

لقد ضربت الجائحة المنطقة العربية وسط تحديات تمويلية متعددة، منها العجز عن تسديد الدين، وقصور التمويل، وضيق الفضاء المالي، والأعباء المفرطة الناجمة عن التمويل بالاقتراض، علاوة على التفاوتات الشاسعة في التمويل.

ضعفت الموازين المالية والخارجية في جميع أنحاء المنطقة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ففي عام 2020، أدت كوفيد-19 إلى خسارة 152 مليار دولار من المكاسب الاقتصادية المحقَّقة بالفعل في جميع أنحاء المنطقة[2]. وخسرت أسواق رأس المال العربية ما يقارب ربع رأسمالها في غضون ثلاثة أشهر فقط بعد تفشي الجائحة. وتهدد الأزمة بدفع أكثر من 14.3 مليون شخص إلى شباك الفقر، مما سيرفع عدد الفقراء في المنطقة إلى 115 مليون نسمة، أو 32 في المائة من سكان المنطقة العربية. وفي هذه المنطقة حيث كان 14.3 مليون نسمة عاطلين عن العمل بالفعل، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى تسجيل خسائر تقارب 17 مليون فرصة عمل بدوام كامل في الربع الثاني من عام 2020[3]. ومن المتوقع أيضاً أن تتكبّد المنطقة العربية خسائر بقيمة 20 مليار دولار تقريباً في شكل إيرادات من الضرائب غير المباشرة: خمسة مليارات دولار من رسوم الاستيراد، و15 مليار دولار من الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة وضرائب محددة على الاستهلاك. ومن المتوقع أن ينتقل الكثير من القدرات الإنتاجية إلى القطاع غير النظامي، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يُستبعد أن تعود إلى القطاع النظامي من دون إجراء تدخّلات محددّة الهدف على مستوى السياسات العامة.

من المرجّح أن تزداد الديون، مما سيزيد الأوضاع سوءاً. فالاستجابة للأزمة ستفاقم العجز المالي من متوسط قدره 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى أكثر من 10 في المائة في عام 2020[4]. ومن المتوقع أن تتكبد البلدان العربية المنتِجة للنفط، ولا سيما دول مجلس التعاون

1 الإسكوا، لوحة تتبُّع تمويل أهداف التنمية المستدامة، مشروع الأطر الوطنية المتكاملة للتشخيص والتمويل (سيصدر قريباً).
2 الأمم المتحدة، موجز سياسات كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل.
3 International Labour Organization, ILO Monitor: COVID-19 and the world of work, fourth edition, 27 May 2020.
4 الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، الفصل 4، 2020.

الخليجي، أكبر الخسائر. ومن المرجّح أن يجري تمويل حالات العجز هذه من خلال زيادة الاقتراض. وهذا الأمر سيضيف مزيداً من أرصدة الديون على الديون الحالية للمنطقة، والتي بلغت 1.3 تريليون دولار في عام 2019، مع وصول الديون إلى مستويات لا يمكن سدادها نسبتها 151 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، و212 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

من المرتقب أن تهبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة غير مسبوقة قدرها 45 في المائة، مع احتمال بهامش 10 في المائة بأن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بما لا يقل عن 17 مليار دولار في عام 2020، استناداً إلى تحليل مالي قائم على القيم المعرّضة للمخاطر[5]. كذلك، تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات المالية، التي نمت بمعدل 7 في المائة على مدى العقد الماضي وبلغت أعلى مستوى لها قدره 62.1 مليار دولار في عام 2018، ستنخفض بمقدار 8.3 مليار دولار في عام 2020.

تقدر الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي أن البلدان النامية بحاجة إلى مبلغ إضافي قدره **2.5 تريليون دولار لمواجهة أزمة كوفيد-19**. وحتى الآن، تصدّت الاقتصادات المتقدّمة للجائحة باتخاذ تدابير قوية لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية. وهذه التدابير، التي تشكّل 88 في المائة من التدخلات العالمية، تموَّل أساساً بواسطة تدابير متخذة من جانب المصارف المركزية لتحقيق التوسع المالي والنقدي، وذلك عن طريق التمويل بالاقتراض. في المقابل، لم تتمكن البلدان النامية من تعبئة موارد محلية متناسبة، أو الاستفادة من أسواق رأس المال في ظل نفس الشروط والظروف والفوارق الزمنية.

انكمشت الاقتصادات تحت وطأة الخسائر الاقتصادية الفادحة. فمع استثناءات قليلة، من المرتقب أن تسجّل الدول العربية انكماشات اقتصادية ستصل نسبها إلى أرقام عشرية في بعض الحالات. وتقدَّر الخسائر الاقتصادية الإجمالية بنحو 152 مليار دولار، أي أكثر من القيمة المجمَّعة للحزم التحفيزية التي أعلنت عنها الدول العربية في عام 2020[6].

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

1. **لم ترقَ حزم التحفيز الاقتصادي في المنطقة إلى المستوى المطلوب.** فالحزم التي قدمتها البلدان العربية شكّلت، مجتمعةً، 4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 11 في المائة[7]. ووفقاً لأداة تتبُّع الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19، تندرج التدابير المتّخذة ضمن سبع فئات واسعة، هي: المساعدة الاجتماعية؛ والتأمين الاجتماعي؛ والدعم المتعلق بالصحة؛ والقروض؛ والفوائد الضريبية للأفراد؛ وسوق العمل؛ والدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات؛ والدعم على مستوى السياسات العامة، بما في ذلك التوسع المالي، والإنفاق على البحث والتطوير والحلول الرقمية المستقاة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أساسي.

2. **كانت معظم التدابير مجزّأة وقاصرة من حيث التنسيق والفعالية بفعل الفضاء المالي المحدود الذي لطالما أعاق جهود التنمية المستدامة في المنطقة.** ففي حين استعانت معظم البلدان العربية بالموارد المتاحة لتنفيذ حزم التحفيز المالي، لجأ بعضها، مثل الجزائر، إلى التقشّف للتكيُّف مع البيئة الجديدة الناتجة عن تدهور أسعار النفط، والذي تزامن مع تفشّي الجائحة. في الوقت نفسه، قامت بلدان أخرى، منها المملكة العربية السعودية، بزيادة الضرائب بعد تقديم حوافز مالية كبيرة. وفي بعض الحالات، هدفت تدابير الاستجابة إلى دعم الأسواق والتخفيف من القيود النقدية من أجل تعزيز قطاع الصحة، ودعم الشركات، ومساعدة الأسر المعيشية والأفراد. وفي حالات أخرى، وُضعت تدابير مالية وصناديق أو أدوات خاصة لحشد التبرعات، في بلدان منها جزر القمر، والجزائر، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب.

في محاولة للتوصل إلى استجابة منهجية ومنسّقة للجائحة، شاركت عدة بلدان عربية في **الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها**، وهو أكبر تجمع لقادة العالم في سياق كوفيد-19، من أجل التصدي للجائحة والحفاظ على الزخم باتجاه تمويل خطة عام 2030. أما قائمة خيارات السياسات المتعلقة بتمويل التنمية، والتي توصّل إليها المؤتمر، فيمكن إضافتها إلى خطة عمل أديس أبابا لعام 2015 واعتمادها كملحق لها. ولا يزال تنفيذ عدة مقترحات رهناً، إلى حد بعيد، بالقرارات التي ستُتّخذ خارج نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجموعة العشرين، ولجنة بازل، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولجنة الضرائب التابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي.

5 الإسكوا، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية، التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، 2020.
6 المرجع نفسه.
7 الأمم المتحدة، موجز سياسات كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020.

وعلى الصعيد الإقليمي، لم يكن هناك أي تنسيق، ولم يُعقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى لمناقشة الحزم التحفيزية والاستجابات للجائحة. ويؤدي عدم التنسيق بشأن حجم الحزم التحفيزية وتوقيتها إلى الحد من آثارها المضاعَفة، كما يحتمَل أن يخفف من تأثيرها على النمو الاقتصادي والعمالة. وعدم التنسيق بين البلدان العربية أيضاً يضعف أثر الحزم المنفَّذة من أجل الاستجابة والتعافي، ويجعل المنطقة في وضع أضعف من وضع البلدان المتقدمة، نظراً لأن البلدان المتقدمة تدير 80 في المائة من الحزم التحفيزية العالمية.

توزيع الدعم، حسب فئة السياسات

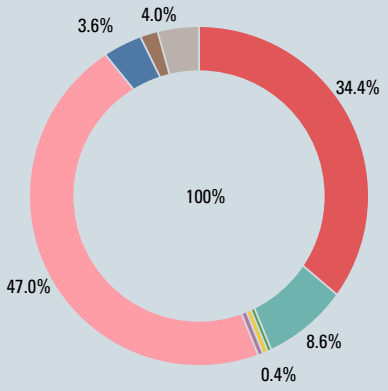

فئة السياسات

- دعم السياسات المالية
- دعم السياسات العامة
- دعم الرعاية الصحية
- أسواق العمل
- القروض والفوائد الضريبية
- فئات متعددة من السياسات
- فئات أخرى
- المساعدة الاجتماعية
- التأمين الاجتماعي

فئة السياسات (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

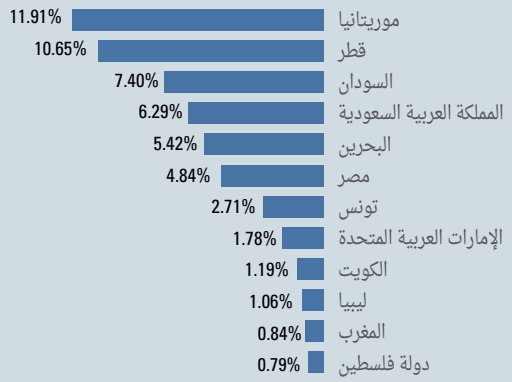

المصدر: ESCWA COVID-19 Stimulus Tracker

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتمويلٍ فعّال لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

لقد بات ضرورياً أن تمضي البلدان العربية والمجتمع الدولي قدماً في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وأن تتخذ التدابير التصحيحية اللازمة للوفاء بالتوصيات الواردة فيها. والبلدان العربية بشكل خاص بحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، نظراً للنقص المتوقّع في التمويل الخارجي. وإنّ كلاً من التجنّب الضريبي والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية وممارسات التخطيط الضريبي العدواني يقلّل من الإيرادات الوطنية ويتسبّب بتآكل القاعدة الضريبية، بينما الفساد والجرائم المالية تغيّر وجهة الموارد وتحول دون استثمارها في التنمية المستدامة. كما أنّ هذه الانتهاكات تلغي الأثر الإيجابي للاستثمارات العامة والخاصة والمساعدة الدولية. ويشكل التصدي لها أولوية بالنسبة للمنطقة، ويمكنه أن يقلل من أوجه عدم المساواة، وأن يؤثر إيجابياً على الثقة في المؤسسات، وأن يعزّز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي ما يلي توصيات رئيسية على مستوى السياسات من أجل النهوض بتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

- تعزيز تقديم المنافع والخدمات العامة التي تستهدف جهتَي الإيرادات والنفقات في الميزانيات الوطنية، من خلال تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي العام والاستثمارات العامة. وفي موازاة ذلك، تحسين الإنصاف والتدرّجيّة في فرض الضرائب وتحسين إدارتها والامتثال لها، بهدف الحد من التدفقات المالية الناجمة عن الممارسات الضريبية غير المشروعة، وزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية
- وضع أطر وطنية متكاملة للتمويل، للوصول إلى جميع مصادر/أساليب تمويل أهداف التنمية المستدامة واستغلالها، بما في ذلك تعبئة التمويل العام والخاص من مصادر محلية وأجنبية، وإعادة تقييم النفقات الضريبية؛ ووضع توجيهات بشأن حسابات رأس المال للحد من التدفقات الناتجة من المضاربة المالية، والتخفيف من التفاوت في قيمة العملات في أوقات الازدهار والانكماش الاقتصادي على السواء، وتقليل التدفقات الخارجة إلى أدنى حد ممكن أثناء الأزمات
- مواءمة السياسات المالية وميزانيات الدول مع الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، والاستراتيجيات المتوسطة الأجل للإيرادات، وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل

تغيير الحوافز العامة في مجالات متعددة، مثل الطاقة والوقود الأحفوري، وتغيُّر المناخ، والنظم الغذائية، لتحقيق وتسريع الانتقال نحو أنماط الاستهلاك المستدامة، وإتاحة الفضاء المالي اللازم للإنفاق الاجتماعي من أجل وضع ميزانيات مراعية لأهداف التنمية المستدامة وخاضعة للمساءلة

اعتماد مبادلة الديون بوصفها أداةً مبتكرة للتمويل، من أجل تحرير الفضاء المالي اللازم لتقديم النفقات الأساسية. وهذا النَهج مفيد أيضاً في تسريع التعافي من الجائحة على نحو مراع للبيئة وشامل للجميع، بعد أن أسفر ارتفاع الديون الخارجية وخدمة الدين في جميع أنحاء المنطقة عن خفض الإنفاق على العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة

تطوير السياسات الأولية والأطر التنظيمية اللازمة لخلق الحوافز المناسبة للشركات وحشد الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك تطوير الأطر الكفيلة بتسريع التحوّل إلى الاستثمار في الصحة والتعليم وسائر الاستثمارات الموجّهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وضع خريطة طريق إقليمية متكاملة لتوفير حلول لمكافحة الفساد وغسل الأموال، من أجل حماية فعالية التدابير التحفيزية، وشفافية وسلامة المشتريات العامة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الأنشطة الاحتيالية، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات عن الملكيات النفعية؛ ومكافحة التجاوزات الضريبية والتخطيط الضريبي العدواني؛ ومضاعفة الجهود من أجل التعاون الدولي وبناء القدرات في المجال الضريبي؛ وضمان استرداد الأصول المنهوبة، كما عرضها الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، إضافة إلى معالجة الآثار الضريبية الناجمة عن الرقمنة

©istock.com/batuhan toker

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - التمويل: حقائق أساسية

ارتداد التمويل

تواصل قيَم التمويل في المنطقة تدهورها في ظل استمرار ارتداد التمويل ووصوله إلى ما قدره 2.5 دولار في المتوسط مقابل كل دولار مكتسب في أنشطة التمويل العابر الحدود، كما يتبيّن من تحليل هذه القيَم في الفترة 2011-2016[8].

التدفقات المالية غير المشروعة

تكبدت المنطقة ما يقدّر بنحو 77 مليار دولار من الخسائر السنوية المرتبطة بالتمويل غير المشروع في الفترة 2008-2015[9].

الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلـي الإجمالي

تتفاوت نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان الفقيرة بالنفط في المنطقة العربية. ففي عام 2017 على سبيل المثال، بلغت هذه النسبة 2.95 في المائة في العراق و4.86 في المائة في قطر، مقابل 21.82 في المائة في المغرب و21.92 في المائة في تونس[10].

التخفيف من المخاطر بشكل عشوائي

أدت العديد من الظروف إلى إلغاء المخاطر بشكل عشوائي في المنطقة، حيث أبلغت نسبة 35 في المائة من المصارف العربية عن تراجع علاقاتها مع المصارف المراسلة خلال الفترة 2012-2015[11].

الإقراض غير الميسر كحصة من المساعدة الإنمائية الرسمية

تتزايد حصة الإقراض غير الميسّر، مما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية نفسها عاملاً مساهماً في تراكم ديون المنطقة خلال الفترة 2010-2017، علماً أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة والتعليم والصرف الصحي لا تزال قليلة[12].

ارتفاع تكاليف معاملات التحويلات

بلغت تكلفة التحويلات في المتوسط أكثر من 7.5 في المائة في عام 2020. وتؤثر التكلفة العالية لقنوات التحويلات المالية على حياة أكثر من 26 مليون أسرة مهاجرة في المنطقة[13،14].

---

8 ESCWA, The state of financing development in the Arab region, 2018.
9 ESCWA, Illicit Financial Flows in the Arab Region, 2018.
10 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.
11 Arab Monetary Fund, Withdrawal of Correspondent Banking Relationships (CBRs) in the Arab Region: recent trends and thoughts for policy debate, 2016.
12 ESCWA, The Arab Financing for Development Scorecard: International Development Cooperation, 2019.
13 ESCWA, The state of financing development in the Arab region, 2018.
14 الأمم المتحدة، موجز سياسات كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020.

المنطقة العربية	العالم

حجم التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي[15]

التحويلات المالية

2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كانت عبارة عن تحويلات شخصية تم تلقيها في عام 2019

-1 في المائة منذ عام 2005

1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كانت عبارة عن تحويلات شخصية تم تلقيها في عام 2019

+2 في المائة منذ عام 2005

التجارة البينية العربية

بلغت نسبة التجارة البينية في السلع من مجموع المبادرات التجارية في المنطقة العربية 13 في المائة في عام 2017، غير أنها لا تزال أقل بكثير من التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي (64 في المائة) وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا (24 في المائة)[16].

15 ESCWA, Arab SDG Monitor.

16 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

AFSD 2021

Arab Forum for Sustainable Development
Accelerating progress on the 2030 Agenda post-COVID

Forum arabe pour le développement durable
Accélérer le progrès vers la réalisation du Programme 2030 post-COVID

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 آذار/مارس 2021 – 29-31 March 2021

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: التكنولوجيا

هذه الورقة الخلفية هي من إعداد الإسكوا، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

لا تزال الفجوة الرقمية بين المنطقة العربية والعالم واسعة، مما يشكل تحديات أمام تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة. واستخدام الإنترنت يتفاوت بشكل كبير بين الدول العربية. وعلى الصعيد الوطني، تتّسع الفجوات في الوصول إلى الإنترنت واستخدام الهواتف المحمولة بين الفقراء والمحظيين، وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين الذكور والإناث[1]. والتفاوتات والفجوات التكنولوجية شاسعة أيضاً على الصعيد دون الإقليمي. فالبلدان المرتفعة الدخل، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، نفّذت مشاريع متقدمة في الهياكل الأساسية والخدمات، في حين أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال في مستويات أقل تقدّماً. أما البلدان المتضررة من الصراعات والخارجة منها، فتواجه تحديات ناجمة عن تدمير الهياكل الأساسية والخدمات أو تعطّلها، وتبقى البلدان الأقل نمواً متخلفةً بدرجة كبيرة هي أيضاً.

لقد برز دور التكنولوجيات الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوضوح أكبر في ظلّ جائحة كوفيد-19. فمع تضرر مختلف القطاعات الحيوية أو شللها تماماً بسبب الاختلالات الناجمة عن الجائحة، أصبحت التكنولوجيات الرقمية حلولاً لا بدّ منها، وأحياناً الوسيلة الوحيدة، للتغلب على الاختلالات القطاعية، وضمان الاستمرارية، وإتاحة الوصول إلى المعلومات والخدمات. ويواجه نقل العمل إلى الفضاء الرقمي تحديات أكبر بين الفئات وفي البلدان التي تعاني من الفجوة الرقمية. وفي بعض البلدان العربية، تكتسب التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، مزيداً من الاهتمام لدورها في تعزيز الشفافية وتحليل البيانات الضخمة لرصد تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتنبؤ بالتلوّث. وتُستخدم التكنولوجيات الناشئة أيضاً لتعقب مخالطي المصابين بالفيروس والتزامهم بالتباعد الجسدي أثناء الجائحة.

وتدرك الدول العربية ضرورة اعتماد أُطر أخلاقية وقانونية تضمن أن يصبّ تطوير التكنولوجيا ونقلها واستخدامها في خدمة المجتمع، دون إلحاق الأذى بالأفراد المعرضين للمخاطر أو بالبيئة. واليوم، دور المجتمع الدولي في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب تفعيل الالتزام العالمي بدعم البلدان النامية من خلال نقل التكنولوجيا والأدوات ذات الصلة، لتمكين المنطقة من المضي قدماً نحو تحقيق هذه الأهداف والتعافي من أزمة كوفيد-19 على نحو مستدام.

آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

كشفت الجائحة النقاب عن الكثير من الثغرات وأوجه الضعف التكنولوجية. لقد أدت تدابير الإقفال، المنفّذة في جميع أنحاء العالم وفي المنطقة العربية لاحتواء الجائحة، إلى اختلالات شديدة في القطاعات الحيوية. وفي الدول العربية التي كانت لديها هياكل أساسية رقمية راسخة واتصال جيد بالإنترنت وكانت متقدّمة على مسار الابتكار قبل الجائحة، استمرت الأعمال التجارية والتعليم والتجارة خلالها. وينطبق ذلك بشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي. وضمنت خدمات الحكومة الإلكترونية، حيثما كانت متاحة، استمرارية تقديم الخدمات، والحفاظ على العلاقة بين الحكومة والمواطنين. وأما البلدان العربية التي ليست لديها الهياكل الأساسية المناسبة أو المنصات أو الخدمات الإلكترونية الضرورية لضمان استمرارية العمل في الحكومة والقطاع الخاص والمدارس والجامعات وتوفير المعلومات وتقديم الخدمات الأساسية، فقد بذلت جهوداً مضنية للتكيُّف. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان العربية الأقل نمواً والمتضررة من الصراعات.

حفزت جائحة كوفيد-19 جهود التحوّل الرقمي، بوصفها جزءاً من الخطط الوطنية للاستجابة. لقد سرّعت أزمة كوفيد-19 الجهود الرامية إلى تحقيق التحوّل الرقمي في العالم وفي المنطقة العربية، بما شمل توسيع نطاق التعليم عبر الإنترنت، واستخدام الموارد الرقمية المفتوحة للتعليم، وتطوير نُظُم الذكاء الاصطناعي، لا سيما في القطاع الصحي.

1 ITU, Measuring digital development: Facts and figures, 2019.

كذلك، دفعت الأزمة الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة وحفزتها على الابتكار لإيجاد حلول للجائحة. وأصبح دور الحكومة بالغ الأهمية، وبات من واجبها أن تكون ابتكارية ومرنة وفعّالة في تنفيذ الاستجابات في الوقت المناسب، لتلبية احتياجات الناس وضمان سلامتهم. ومن الأمثلة على ذلك لبنان ومصر، حيث نُظِّمت برامج لبناء القدرات الرقمية لفائدة الموظفين الحكوميين. استحدثت الكويت برنامج Social Watcher، وهو منصة مفتوحة للخدمة المجتمعية على الإنترنت. وتوفّر هذه المنصة لوحة متابعة وتحديثات إحصائية يومية لمستجدات كوفيد-19. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات قانونية وتنظيمية لتنفيذ آليات لإدارة الأزمة وتهيئة بيئة تمكينية لفترة ما بعد الجائحة[2]. واستُحدِثت لوحات متابعة مماثلة في عدة بلدان عربية أخرى.

الآثار القطاعية: النُظُم الغذائية والقطاع الزراعي

لا بدّ من إدخال تغييرات على النُظُم الغذائية في جميع أنحاء المنطقة، لضمان اتباع حميات غذائية صحية لعدد متزايد من سكان المناطق الحضرية الآخذة في التمدد، وذلك في سياقات مشوبة بندرة المياه وتغيُّر المناخ. وهذه التغييرات ينبغي لها التصدي لتحديات ضمان توافر الأغذية والحصول عليها واستقرارها والاستفادة منها، وذلك بطرق تتيح للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات الريفية فرصاً لنمو الدخل، والنهوض بالتشغيل، وزيادة إنتاج الأغذية وإنتاجيتها، مع ضمان استدامة النُظُم الإيكولوجية في المنطقة والعمل على تحقيق أهداف التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره. ولا يزال الابتكار والرقمنة في هذا المجال محدودَين في المنطقة. ولذلك، يتيح تسخير قوة كل منهما وسيلة فعالة للمضي قدماً في تغيير النُظُم الغذائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

النساء والفتيات على مسار التحوُّل الرقمي: فرص محدودة

خلُصت دراسات مختلفة إلى أن التحوُّل الرقمي الذي فرضته الجائحة لم يكن شاملاً للجميع، الأمر الذي فاقم اتساع الفجوة الرقمية التي تعاني منها النساء والفتيات بالفعل بسبب عدم مساواتهن مع الرجل في الوصول إلى الإنترنت، وعدم إلمامهنّ بالأدوات الرقمية، ومحدودية فرص حصولهن على التمويل للاستثمار في التكنولوجيات الناشئة. ولذلك، لم تجنِ نساء وفتيات كثيرات الفرص التي ولّدها التحوُّل الرقمي.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

إنّ التحوُّل الرقمي أساسي للاستجابة للأزمة الصحية الناجمة عن الجائحة، وللعمل من أجل التعافي منها. وقد دفع فيروس كورونا الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة، مما عجّل الجهود الوطنية للالتحاق بركب التحوُّل الرقمي وعزّز الانفتاح والشفافية في العمليات الحكومية.

1. **نشر وتعزيز الخدمات الإلكترونية في العديد من البلدان العربية لتسهيل معاملات المواطنين أثناء تفشي الجائحة.** في مصر، تسارعت وتيرة التحوُّل الرقمي مع الانتقال إلى بيئات العمل الرقمية الذكية، وتعميم التكنولوجيا الرقمية ومهارات الإلمام بها. وأُتيح دفع فواتير الهاتف المحمول إلكترونياً، وقُدّمت حوافز لتنفيذ المعاملات الإلكترونية وتعزيز الوصول إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي الجمهورية العربية السورية، أُطلقت بوابة إلكترونية للحكومة الإلكترونية بهدف الحد من الخدمات العامة التي تتطلّب حضوراً شخصياً. وبدأ العمل بنظام للدفع الإلكتروني يتيح 18 خدمة مقدَّمة من عشر هيئات عامة. وفي تونس،

دور التكنولوجيا في التعليم أثناء الجائحة

في عدد من البلدان العربية، استحدثت المدارس والجامعات والحكومات أساليب وأدوات وبرامج مبتكرة لضمان استمرار النظام التعليمي. على سبيل المثال، طبّقت المملكة العربية السعودية، بموجب قرار وزاري، التعليم عن بُعد في الجامعات العامة والخاصة، واستحدثت أدوات وبوابات إلكترونية لضمان استمرار التعليم لفائدة أكثر من سبعة ملايين طالب. وفي الإمارات العربية المتحدة، طبّق التعليم عن بُعد في المدارس ومؤسسات التعليم العالي. واستُكمل بتدريب المعلمين، وبتوفير خدمات النطاق العريض الساتلي المجاني للطلاب في المناطق غير الموصولة بالإنترنت، وبإتاحة إنترنت منزلي مجاني للأسر غير الموصولة بالشبكة.

2 ITU, WSIS Stocktaking Special Report, 2020.

استُحدث تطبيق «احمي» لتتبع وكشف حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19. وهو متصل بقاعدة البيانات التابعة لوزارة الصحة، ويعتمد على عدة تقنيات منها البلوتوث وبروتوكولات التشفير لحماية المعلومات الشخصية[3].

2. **صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والقوانين.** في الكويت، على سبيل المثال، نُشرت استراتيجية للتحوُّل الرقمي لغرض التشاور العام بشأنها، وجرى تحديث تطبيق بوابة مراكز سند للخدمات الإلكترونية ليشمل أكثر من 200 خدمة إلكترونية، والهدف منه الحد من الزيارات الشخصيةأثناء الجائحة. وأصدرت تونس قوانين جديدة للحكومة الإلكترونية لتسهيل المدفوعات الإلكترونية وتبادل البيانات والعمل عن بُعد، ووضعت محدّداً إلكترونياً وطنياً للهوية.

3. **أطلقت بعض الدول العربية مبادرات رقمية أو قائمة على التكنولوجيا لدعم سوق العمل.** لضمان استقرار العمل في القطاع الخاص، استحدثت الإمارات العربية المتحدة «سوق العمل الافتراضي» لمساعدة اليد العاملة الأجنبية التي تأثرت سلباً بتدابير التصدي للجائحة على استكشاف فرص عمل جديدة. وأطلقت قطر مبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل تحوُّلها الرقمي، من أجل زيادة كفاءة الأعمال التجارية أثناء الجائحة وفي أعقابها.

الأكثر عرضة للإهمال

خلُص استعراضٌ مفصّل للمنطقة العربية إلى تحديد الفئات التي لن تحقق المقاصد المتعلقة بالإنترنت في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030[4]، والتي تفاقمت هشاشتها بفعل الجائحة، وهي كالتالي:

الفئات والمناطق التي تعاني من الفجوة الرقمية: في المنطقة العربية، يستخدم 51.6 في المائة فقط من الأشخاص الإنترنت، ولا تتجاوز نسبة الأسر المعيشية التي تملك حاسوباً 57.1 في المائة[5]. وتؤثر الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الرجال والنساء داخل البلدان، على إمكانية الوصول إلى الإنترنت وما يتعلق بها من خدمات مختلفة. وليس من الواضح بعد كيف يتغير هذا المشهد بسبب الجائحة والحاجة المتزايدة إلى الاتصال الرقمي.

الأشخاص غير المُلمّين بالتكنولوجيا الرقمية: إنّ اكتساب مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية أمرٌ بالغ الأهمية للاستخدام الأساسي لها. ولا يزال بعض الناس في المنطقة بحاجة إلى التدريب على المهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية. ويتراوح مؤشر مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين 31.98 في المائة في اليمن و84.93 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، بمتوسط إقليمي قدره 64.68 في المائة وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 52.84 في المائة[6].

البلدان ذات مستويات التطور التكنولوجي المنخفضة والثغرات القانونية: لا تزال بعض البلدان العربية تفتقر إلى الأطر التنظيمية والأخلاقية التي تحمي الأفراد والبيئة من التعرض

تعمل البلدان على تعزيز استخدام تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، من خلال وضع الاستراتيجيات اللازمة وإنشاء الهيئات الوطنية المتخصصة. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي في الإمارات العربية المتحدة[أ]، والمجلس القومي للذكاء الاصطناعي في مصر[ب]. والعمل جارٍ على استحداث العديد من برامج التعليم العالي القائمة على الذكاء الاصطناعي وإنشاء حاضنات الذكاء الاصطناعي، وذلك في كلية الحاسبات للذكاء الاصطناعي في جامعة القاهرة[ج]، وحاضنة الذكاء الاصطناعي في جامعة الإسكندرية[د]. وعلى الرغم من أن هذه الأمثلة ليست جزءاً من أي استجابة للجائحة، فإنها تبني نظاماً إيكولوجياً رقمياً قوياً للتخفيف من آثارها. وفي حال اعتُمد نَهجٌ منظّم وتدريجي وتعاونت البلدان العربية لبناء نظام بيئي قوي يدعم هذا التحوُّل، فإن المنطقة ستكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات في المستقبل.

أ. https://ai.gov.ae/.
ب. https://mcit.gov.eg/en/Artificial_Intelligence
ج. https://cu.edu.eg/FacultiesCairo
د. https://www.arabfinance.com/en/news/details/egypt-economy/517405

3 https://e7mi.tn/index.html
4 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.
5 ITU, Measuring digital development: Facts and figures, 2019.
6 مؤشر جهوزية الشبكة، 2020.

للأذى نتيجة للاستخدام غير المناسب للتكنولوجيا. وقليلة هي البلدان التي تستخدم التكنولوجيا الناشئة في تحويل قطاعاتها الإنمائية، مثل الزراعة والطاقة والنقل والصناعة.

الأشخاص ذوو الإعاقة: في المنطقة العربية، لا يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة دائماً الوصول إلى الحواسيب والإنترنت، كما أنهم أكثر عرضة للاستبعاد رقمياً.

الشباب: ستتطلب سوق العمل في مرحلة ما بعد الجائحة مجموعة جديدة من المهارات قد لا يتمتع بها معظم الشباب المنخرطين في القطاع غير النظامي، والذين يصل عددهم سنوياً إلى 1.5 مليون شاب وشابة. والشباب الذين يعيشون في المناطق المحرومة هم الأكثر عرضة للإهمال على مسار التحوُّل الرقمي، وقد قلّلت الجائحة فرص حصولهم على التدريب اللازم.

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة

يقدّم التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 التوصيات المبيَّنة أدناه لتسريع تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ودعم تحقيق باقي الأهداف. وترمي هذه التوصيات أيضاً إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المِنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل[7].

- ضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا، وتسريع التحوُّل الرقمي للقطاعين العام والخاص، بسُبُل منها تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز خدمات النطاق العريض
- إعطاء الأولوية لبناء قدرة السكان الاستيعابية لاستخدام التطبيقات التكنولوجية وتكييفها وتخصيصها وتطويرها وفقاً للاحتياجات الإنمائية
- اعتماد استراتيجيات لتحسين البحث والتطوير، وتعزيز القدرة التكنولوجية المحلية للباحثين والمبتكرين ورياديي الأعمال، ولا سيما النساء والشباب، وشبكات الممارسين، وواضعي السياسات ووسائط الإعلام
- تشجيع ريادة الأعمال بمختلف أنواعها، بما في ذلك تنظيم المشاريع الاجتماعية، وفي مجالات مثل التكنولوجيات الزراعية؛ وتسهيل إنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع استخدام التكنولوجيات الرقمية والناشئة في قطاعات التنمية، بما في ذلك قطاعات الصحة والزراعة والطاقة والنقل؛ وتعزيز الذكاء الاصطناعي وبناء بيئة تمكينية له، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات قطاعية وأطرٍ أخلاقية

7 للاطلاع على تحليل وافٍ لهذه التوصيات، انظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

©Marcel Crozet / ILO

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - التكنولوجيا: حقائق أساسية

	المنطقة العربية	العالم
الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان	**8.1 شخص** لكل 100 من السكان كان لديهم اشتراك ثابت في النطاق العريض في عام 2020 **+22.87 في المائة منذ عام 2005**	**15.2 شخص** لكل 100 من السكان كان لديهم اشتراك ثابت في النطاق العريض في عام 2020 **+9.81 في المائة منذ عام 2005**
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	**54.6** فرد لكل 100 من السكان كانوا من مستخدمي الإنترنت في عام 2019 **+13.38 في المائة منذ عام 2005**	**51.4** فرد لكل 100 من السكان كانوا من مستخدمي الإنترنت في عام 2019 **+7.74 في المائة منذ عام 2005**
نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفَين	**87 في المائة** من السكان كان لديهم إمكانية الوصول إلى الوقود والتكنولوجيا النظيفين في عام 2018 **+1 في المائة منذ عام 2000**	**63 في المائة** من السكان كان لديهم إمكانية الوصول إلى الوقود والتكنولوجيا النظيفين في عام 2018 **+1 في المائة منذ عام 2000**
نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	**31 في المائة** من إجمالي القيمة المضافة كانت للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة في عام 2017 **+1 في المائة منذ عام 2000**	**44.85 في المائة** من إجمالي القيمة المضافة كانت للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة في عام 2017 **صفر في المائة منذ عام 2000**
نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول	**90.8 في المائة** من السكان كانوا مشمولين بشبكة الهاتف المحمول في عام 2020 **+3.33 في المائة منذ عام 2015**	**93.1 في المائة** من السكان كانوا مشمولين بشبكة الهاتف المحمول في عام 2020 **+2.93 في المائة منذ عام 2015**

المصدر: ESCWA, Arab SDG Monitor http://arabsdgmonitor.unescwa.org (تم تقريب الأرقام).